

مركز المنبر

للدراستات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



لماذا الحرب المُحتملة على إيران تُحطّم الأسواق العالمية أكثر مما ستُحطّم طهران؟

الكاتب: مير محمد علي خان

المصدر: صحيفة "طهران تايمز" / نُشر بتاريخ 18 أيار 2026



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

لماذا الحرب المُحتملة على إيران تُحطّم الأسواق العالمية أكثر مما سُحطّم طهران؟

الكاتب: مير محمد علي خان

المصدر: صحيفة "طهران تايمز" / نُشر بتاريخ 18 أيار 2026¹.

بصفتي مصرفياً استثمارياً، قضيت الشهرين الماضيين مُلزاماً لشاشات التداول، أراقب تقلبات أسعار النفط الحادة وهي تتأرجح كالبنّودول في قلب عاصفة، إذ لامست الأسعار حاجز الـ 120 دولاراً للبرميل وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية، ثم تراجعَت إلى نحو 80 دولاراً مع تجدد آمال خفض التصعيد، قبل أن تقفز مجدداً وتتجاوز الـ 100 دولار.

هذه ليست أرقام مُجرّدة على شاشة، بل هي نبضات حية من الخوف والطمع تسري في أوصال كل محفظة استثمارية، وتتردد أصداؤها في كل اقتصاد حول العالم. وثمة حقيقة واحدة تبدو اليوم واضحة كالشمس: قد تُحقق أي ضربة أمريكية-إسرائيلية جديدة لإيران مكاسب تكتيكية ضد الجمهورية الإسلامية، لكنها في المقابل ستُطلق العنان لدمار اقتصادي شامل يفوق بكثير أي "نصر" عسكري مزعوم.

فمن سيكون الضحية الحقيقي إذن؟ إنه النظام المالي العالمي، وأسواق السلع الأساسية، ودول مجلس التعاون الخليجي التي تستضيف القواعد الأمريكية، ناهيك عن دافعي الضرائب الأمريكيين والمواطنين البُسطاء في شتى أنحاء الأرض. إن قرار إعادة إشعال فتيل هذه المواجهة لا يعكس قيادة جريئة بأي حال، بل هو تهوّر غير عقلاني يتجاهل دروس التاريخ وأبسط قواعد الرياضيات الاقتصادية.

¹ Why renewed war on Iran would shatter global markets more than Tehran. <https://www.tehrantimes.com/news/526553/Why-renewed-war-on-iran-would-shatter-global-markets-more-than>

تقلبات أسعار النفط الحادة من الارتفاعات الأخيرة إلى كابوس مضيق هرمز

لنبدأ بشريان الاقتصاد العالمي الأهم وهو النفط ، فخلال التصعيد الأخير مطلع هذا العام، قفز سعر خام برنت بأكثر من 55%، مرتفعاً من نحو 72 دولاراً إلى ما يقارب 120 دولاراً في ذروته، مدفوعاً بتزايد المخاوف من تعطل الملاحة في مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو 20% من إمدادات النفط العالمية. ورغم تراجع الأسعار لاحقاً إلى قرابة 80 دولاراً بفضل إشارات دبلوماسية للتهدئة، إلا أنها سرعان ما عاودت الارتفاع لتتجاوز حاجز الـ 100 دولار مع تجدد التهديدات.

ولم تكن هذه التقلبات مجرد تقديرات نظرية، بل ألقى بظلالها السلبية على هوامش أرباح التكرير، ورفعت أسعار البنزين عالمياً بنسب تتجاوز 50% في بعض المناطق، محدثةً صدمة عنيفة في أسواق الأسهم.

وإذا ما أقدمت الولايات المتحدة و"إسرائيل" على استهداف البنية التحتية للطاقة في إيران مجدداً، فإن طهران قد حذرت مراراً وتكراراً من أن ردها سيستهدف منشآت النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، بدءاً من قاعدة العديد في قطر وصولاً إلى المنشآت الحيوية في السعودية والإمارات. وبناءً عليه، فإن إغلاق مضيق هرمز أو تعطيله لن يكون مجرد إرباك عابر، بل سيشل تماماً خطوط إمداد الصادرات السعودية، والإماراتية، والكويتية، والعراقية على حدٍ سواء.

وتشير التجارب التاريخية إلى ضرورة توخي الحذر، فقد أدى حظر النفط عام 1973 إلى تضاعف الأسعار 4 مرات وتسبب في ركود اقتصادي عالمي، كما شهدت حرب الخليج عام 1990 قفزة في أسعار النفط بنسبة تجاوزت 100% قبل أن تستقر، وحتى

الصدّات الأقصر أمداً، مثل هجمات الطائرات المسيّرة على منشآت أرامكو عام 2019، رفعت الأسعار بنسبة 15% في غضون أيام.

إن اندلاع تصعيد كامل اليوم، في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية الفائضة عالمياً، كفيل بدفع أسعار خام برنت إلى مستويات تتراوح بين 150 و200 دولار للبرميل في غضون أسابيع قليلة. ولن يتوقف الأمر عند حدود محطات الوقود، بل سيمتد ليشمل الارتفاع الحاد في تكاليف وقود الطائرات الذي سيجبر شركات الطيران على تعليق عملياتها، وشلل مصانع البتروكيماويات، فضلاً عن حدوث تضخم هائل في أسعار الغذاء نتيجة الارتفاع الجنوني لتكاليف النقل.

في غمرة هذا السيناريو، سوف تُصاب أسواق السلع الأساسية بالشلل، وترتفع أقساط التأمين على الشحن البحري بشكل صاروخي. وإذا كان العالم قد استغرق سنوات للتعافي من الصدمات السابقة، فإن الهشاشة الحالية التي تضرب سلاسل الإمداد العالمية قد تجعل من عملية التعافي هذه المرة بحاجة إلى عقد من الزمن. صحيح أن إيران ستتجرع الألم جزّاء خسارة صادراتها، لكن نموذج النمو القائم على التصدير في دول الخليج سينهار، بينما يدفع المستوردون الكبار في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الفاتورة النهائية الكبرى.

أسواق الأسهم في انهيار حر، هبوط مؤشر داو جونز بنسبة 25% وتبخّر تريليونات الدولارات

تكره أسواق الأسهم حالة عدم اليقين، لا سيما تلك المتعلقة بقطاع الطاقة، ومن شأن أي هجوم كبير أن يُثير ذعراً فورياً لدى المستثمرين. وقد شهدنا بوادر ذلك مؤخراً، إذ تذبذبت المؤشرات مع كل خبر جديد. وتجسّد هذه الحالة فرضية اندلاع صراع مستمر

يؤدي إلى صدمات في العرض تُغذي التضخم، وتترك البنوك المركزية عالقة بين كبح جماح ارتفاع الأسعار ودعم النمو الاقتصادي.

في سيناريو كارثي كهذا، قد يفقد مؤشر داو جونز الصناعي، الذي كان يحوم مؤخراً حول 49,500 نقطة، 25% من قيمته بسهولة مع سيطرة الخوف على المستثمرين وتسارع عمليات البيع الخوارزمية، وهو ما يعني انخفاضاً بنحو 12,375 نقطة. ولتوضيح ذلك بالدولار: بينما يُحسب مؤشر داو جونز بناءً على السعر، فإن القيمة السوقية الإجمالية للأسهم الأمريكية تقارب 55 تريليون دولار في المتوسط. وبناءً عليه، فإن انهياراً متزامناً بنسبة 25% في المؤشرات الرئيسية سيعني خسارة في القيمة السوقية تُقدّر بنحو 13.75 تريليون دولار في غضون أسابيع، وهو مبلغ ضخم يُعادل نحو سنوات من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتبديد مٌدخرات التقاعد، وميزانيات الشركات، وصناديق المعاشات التقاعدية.

وتاريخياً، شهدت أزمة عام 2008 انخفاضاتٍ تُقارب 50% وخسائر تُقدّر بتريليونات الدولارات على مدى أشهر، بينما تجاوز الانهيار الأولي لجائحة كوفيد-19 نسبة 30% في غضون أسابيع. وتُفاقم الصدمات الجيوسياسية في قطاع النفط هذا الوضع، تماماً كما ساهم رد فعل السوق عام 1973 في دخول مرحلة الركود التضخمي.

هذه المرة، ومع ارتفاع التقييمات ووصول ديون الهامش إلى مستويات قياسية تتجاوز 1.3 تريليون دولار، ستتوالى عمليات التصفية القسرية لتمتد آثار الدمار إلى الأسواق الناشئة وأوروبا. صحيح أن إيران سوف تتضرر من العقوبات، لكن حمّام الدم الذي ستشهده وول ستريت بتريليونات الدولارات يكشف حماقة هذا التصعيد.

السندات الأمريكية تحت وطأة الاضطرابات، قفزة في العوائد، وتصاعد للتضخم، ودين عام غير قابل للاستمرار

تُعدّ أسواق السندات بمثابة مؤشر مبكرّ على الأزمات، فبينما تدفع الصدمات الجيوسياسية المستثمرين عادةً إلى البحث عن ملاذات آمنة، مما يؤدي في البداية إلى ارتفاع أسعار سندات الخزنة وانخفاض عوائدها، إلا أن الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط تُغيّر هذه المعادلة تماماً. فارتفاع تكاليف الطاقة يُغذي التضخم العام، مما يدفع العوائد إلى الارتفاع مع مطالبة المستثمرين بتعويض عن تراجع قوتهم الشرائية. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة تقلبات حادة في عوائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات، حيث ارتفعت هذه العوائد مدفوعة بمخاوف التضخم رغم الإقبال التقليدي عليها كملاذ آمن.

وفي حال أدى أي هجوم جديد إلى إعادة إشعال التضخم ليدفعه نحو مستويات تتراوح بين 6% و8% بسبب طفرة أسعار الطاقة وحدها، فقد يضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى وقف خفض أسعار الفائدة أو حتى رفعها مجدداً، لتجد الأسواق نفسها مجبرة على تسعير أسعار فائدة مرتفعة لفترة أطول.

ومع الارتفاع المتوقع للعوائد، ستنخفض أسعار السندات بشكل حاد، لتتجاوز عوائد السندات لأجل 10 سنوات حاجز الـ 6% بعد أن كانت تحوم حول 4.5%. وبالنظر إلى وضع الدين الأمريكي، الذي يبلغ إجمالي حجمه القومي نحو 39 تريليون دولار، بينما يبلغ الدين العام منه حوالي 31 تريليون دولار، فإن زيادة قدرها 200 نقطة أساس (2%) في متوسط أسعار الفائدة ستضيف ما يقارب 620 مليار دولار سنوياً كمدفوعات فائدة إضافية على الدين العام وحده. وعلى مدى عقد من الزمن، سيصل

هذا العبء إلى أكثر من 6 تريليونات دولار من المدفوعات الإضافية التراكمية، مما يزاحم الإنفاق الحيوي على الدفاع، والبنية التحتية، والالتزامات الاجتماعية. ويتفاقم المشهد بمرور الوقت، فارتفاع التضخم يُضعف الثقة في السياسات المالية، مما يدفع العوائد إلى مزيد من الارتفاع، وبالتالي تتضخم تكلفة خدمة الدين بشكل يخرج عن السيطرة.

من منظور تاريخي، أدت صدمات أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي، بالتزامن مع السياسات النقدية المتساهلة آنذاك، إلى تضخم برقمين ووصول أسعار الفائدة الأساسية إلى ما يتجاوز 20%. أما اليوم، ومع تجاوز نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حاجز الـ 100%، فإن الزيادات - حتى لو كانت طفيفة - في أسعار الفائدة باتت تُهدد الهيمنة المالية الأمريكية.

إن الاندفاع نحو المواجهة العسكرية يتجاهل هذا الضغط المتراكم على الميزانية الأمريكية المُرهقة أصلاً، في وقت تجد فيه واشنطن نفسها مجبرة على إلحاق أضرار اقتصادية ذاتية بنفسها جرّاء الصراع مع طهران.

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في مهب الانهيار

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، البحرين) مجتمعةً نحو 2.3 تريليون دولار، ما يضع هذا التكتل بين أكبر القوى الاقتصادية في العالم. ورغم جهود التنويع الاقتصادي المستمرة، إلا أن المحروقات من نפט وغاز لا تزال تهيمن على الإيرادات العامة وتُشكل عصب هذه الاقتصادات.

وإذا ما استهدفت العمليات الانتقامية الإيرانية البنية التحتية للطاقة في دول الخليج، من حقول ونقاط تسييل وموانئ تصدير، فإن الإنتاج قد ينخفض إلى النصف أو أقل، تماماً كما حدث في نزاعات سابقة. وسيعني استمرار هذا الاضطراب خسارة فورية في الإيرادات السنوية تتجاوز تريليون دولار، مما يؤدي إلى تجميد المشاريع التنموية الكبرى، وارتفاع معدلات البطالة، والضغط على العملات المحلية المرتبطة بالدولار الأمريكي. وقد يمحو هذا الانهيار ما بين 30% و50% من الناتج المحلي الإجمالي في العامين الأولين، وهو ما يعادل خسارة مباشرة في الإنتاج تتراوح بين 700 مليار و1.15 تريليون دولار، فضلاً عن الآثار التدميرية المضاعفة على قطاعات الإنشاءات والتمويل والسياحة، ليرتفع إجمالي الأضرار التراكمية إلى ما بين 2 و3 تريليونات دولار على مدى عقد من الزمن.

ويؤكد التاريخ هذه المخاوف، فقد أدى الغزو العراقي للكويت عام 1990 إلى تدمير منشآت الإنتاج بالكامل، كما امتدت تداعيات عدم الاستقرار بعد عام 2003 لسنوات طويلة. واليوم، تستضيف دول مجلس التعاون الخليجي قواعد عسكرية أمريكية رئيسية، مما يجعلها أهدافاً مباشرة في أي صراع. ولن يقتصر الأمر على تكاليف إعادة الإعمار الباهظة، بل سيمتد إلى هروب الرساميل الأجنبية واستنزاف الثروات السيادية في رحلة تعافٍ قد تستغرق عقداً أو أكثر.

في ظل هذا المشهد، يصبح الحديث الأمريكي عن تحقيق "نصر" على إيران مجرد وهم، إذ لا يمكن اعتبار إنهاء الحلفاء الذين تعتمد عليهم واشنطن في تأمين القواعد واستقرار سوق الطاقة العالمي انتصاراً، بل سيجبر الولايات المتحدة على زيادة إنفاقها العسكري وتقديم مساعدات ضخمة. وتتفاقم المعاناة العالمية مع توقف تدفق

التحويلات المالية المغتربة من الخليج، واضطرار حركة التجارة الدولية إلى اتخاذ مسارات بديلة ذات تكلفة باهظة.

العالم وأمريكا يتحملان العبء الأكبر

ستعاني إيران بلا شك من أضرار بالغة في منشآتها، وخسارة فادحة في عائدات النفط، وعزلة دولية أشد، لكن طبيعة الحروب غير المتكافئة تصب في مصلحة المدافع هنا، حيث تستطيع طهران إحداث شلل واضطراب عالمي واسع دون الحاجة إلى تفوق عسكري تقليدي. وبناءً عليه، فإن الدمار الحقيقي سيقع على كاهل الاقتصاد العالمي المترابط، إذ سيواجه المستهلكون الأمريكيون أسعار بنزين تتجاوز 5 دولارات للجالون، وتضخماً يعيد إشعال فتيل رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، فضلاً عن تزايد مخاطر الركود الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، سوف تستورد أوروبا وآسيا عبء هذه الطاقة المشتعلة، مما يُبطئ معدلات النمو في كل مكان، ويدفع أسعار السلع الأساسية من المعادن إلى الحبوب نحو تقلبات حادة وغير مسبوق.

في ظل هذه المعطيات، يبدو الاندفاع نحو خيار "الضغط الأقصى" العسكري أمراً غير منطقي، فقد تعلمت الإدارات الأمريكية السابقة بمرارة أن حروب الشرق الأوسط تحمل دائماً عواقب وخيمة، بعد أن أنفقت تريليونات الدولارات في العراق وأفغانستان مقابل مكاسب استراتيجية مشكوك في جدواها. إن شتّى حرب جديدة اليوم، وسط أسواق مضطربة وديون متراكمة، ينذر بجرح ذاتي أعمق بكثير من أثر أي ضربة عسكرية تُوجّه للمواقع الإيرانية، في حين توفّر الدبلوماسية، والعقوبات الذكية، والتحالفات الدولية نفوذاً أفضل دون تدمير النظام المالي العالمي.

وبصفتي شخصاً يراقب هذه التقلّبات عبر الشاشات يوماً بعد يوم، فإن حسابات الأرقام لا ترحم، إذ إن الإنجازات السياسية الخاطفة المقيّدة بالعناوين الصحفية، ستقابلها سنوات طويلة من التعافي الاقتصادي المؤلم.

قد يبدو الهجوم العسكري مظهرًا من مظاهر القوة على شاشات التلفاز، لكن القوة الحقيقية تكمن في تجنب كارثة تُفقر الجميع وتجعلهم أكثر عرضة للخطر، باستثناء المنافسين الانتهازيين على الساحة الدولية. إن العالم لا يتحمل هذه المجازفة، ولا ينبغي للقادة أن يندفعوا نحوها.
